تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

دحماني فاطمة [1]، عبد الكريم سهام[2]، عمراوي سمية[3]

[1] جامعة الجزائر 03، fatima26@yahoo.fr

[2] جامعة علي لونيسي – البليدة 02، souha09dz@yahoo.fr

[3] جامعة علي لونيسي – البليدة 02، sm.amraoui123@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/15 تاريخ القبول: 2020/11/28 تاريخ النشر: 2020/12/04

ملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تشخيص مشكلة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 وتوصلت الدراسة الى ان مشكلة التضخم ظاهرة اقتصادية مركبة لا يسهم في تشكيلها عامل اقتصادي واحد ،كارتفاع سرعة تداول النقود او الزيادة في السيولة النقدية بل هي ناجمة عن اختلالات هيكلية عميقة مثل تدهور انتاجية القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات (الزراعة ،الصناعة ،الخدمات) و ارتفاع التكاليف الانتاجية ،كما توصلت الدراسة وجود علاقة وثيقة بين جمود و تشوه بنية الانتاج (ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي) وبين معدلات التضخم في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : التضخم ،الانتاجية،الناتج المحلي الاجمالي. فجوة الطلب.

Abstract:

The study concluded that the problem of inflation is a complex economic phenomenon that does not formed by just one economic factor, such as the rapid circulation of money or the increase in cash liquidity, but it is caused by profound structural imbalances such as deterioration The productivity of the economic sectors outside the hydrocarbons sector (agriculture, industry, services) and the increase in production costs. The study also found a close relationship between stagnation and distortion of the production structure (weak contribution of production sectors in GDP) and inflation rates.

Keywords: Inflation, Productivity, Gross Domestic Product.

عبد الكريم سهام، souha09dz@yahoo.fr

I. مقدمة:

تعتبر مشكلة التضخم من بين اهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري منذ عقود،مما اثر ذلك على النشاط الاقتصادي و الاوضاع الاجتماعية،ورغم التدابير التي اتبعتها ادارة السياسة النقدية و التي ادت الى حصول استقرار في معدلات التضخم واحيانا انخفاضها خلال الفترة 2000-2019 ،إلا ان هذه المشكلة لا تزال تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني ،ويعزى استمرار هذه المشكلة الى تعدد الاسباب المؤدية لها و التي تظهر من خلال الإختلالات الاقتصادية الهيكلية ،عجز العرض المحلي من السلع و الخدمات في مواكبة التغير في الطلب الكلي بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي و عدم الاستغلال الامثل للطاقات و الموارد الاقتصادية والتي بدورها ادت الى عدم تناسب الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي مع الزيادات الكبيرة في العرض النقدي ومن ثم ارتفاع الضغوط التضخمية.

الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات التي تعاني من تشوه بنية الانتاج اي ضعف اسهام القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي ،وعليه يمكن طرح إشكاليتنا على النحو التالي:

ماهي الاسباب الاقتصادية التي ساهمت في رفع الضغوط التضخمية ؟

وللإجابة على الاشكالية قمنا بتقسيم الدراسة الى محورين هما:

- نظرة عامة حول قياس وتطور الرقم القياسي لأسعار و معدل التضخم خلال الفترة 2000-2017.
- الاختلالات الهيكلية الاقتصادية وانعكاساتها على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

وللاجابة على هذه الاشكالية اعتمدنا على الفرضية التالية:

تساهم عدم مرونة الجهاز الانتاجي و الاعتماد على الفوائض النفطية في رفع معدلات التضخم في الجزائر.

II. المحور االول :نظرة عامة حول قياس وتطور الرقم القياسي للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000–2017

II – 1 قياس الرقم القياسي للأسعار في الجزائر

يقوم الديوان الوطني للإحصاء (ONS) في الجزائر بنشر بيانات دورية و شهرية عن مؤشرات الارقام القياسية لأسعار المستهلكين على مستوى المدن و الأرياف، سنويا، موسميا وشهريا،مع اخذ سنة الاساس التي عادة ما تكون مبنية على معطيات خاصة مثل الاحصاء السكاني او اجراء مسح و استجواب ميداني،وتتغير بعد كل مدة زمنية،ويضم هذا المؤشر في الجزائر ثمانية مجموعات (الاغذية و المشروبات غير الكحولية ،الاحذية و الملابس،السكن واعبائه ،الاثاث ،الصحة ،النقل و الاتصال،التربية والثقافة والترفيه، سلع اخرى)،بحيث تحتوي العينة السلعية على 261 مادة يمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر ،وتم اختيار هذه المواد بناءا على معايير يحددها الجهاز الاحصائي للديوان الوطني للإحصاء.

II – 2 ملامح مؤشر اسعار الاستهلاك في الجزائر:

- تتكون فئة السكان المرجعية من جميع الاسر الجزائرية ومن مختلف الاحجام و الفئات الاجتماعية .
- يتألف المسح للاستهلاك وانفاق الاسر من مسح لعينة 12150 اسرة موزعة على كامل التراب الوطني في سبع طبقات على اساس المعايير المعتمدة لمستوى التعميير و المنطقة الجغرافية.
- يتكون المؤشر من 261 مادة ويمثله 791 صنف تم اختيارهم على اساس معايير مثل اصناف النفقات السنوية تكرارها وجدواها.
- تستند اوزان الاصناف على النفقات السنوية لسنة 2000 المستمدة من المسح الوطني حول استهلاك الاسر ، ونسبة تغطية المؤشر من حيث الانفاق الاستهلاكي هي: 95%.
- تصنيف السلع والخدمات في مجموعات مماثل لتوصيات منظمة الامم المتحدة في نظام الحسابات الوطنية لعام 1970.

– صيغة حساب مؤشر الاسعار هي كالتالي:

$$I_{m/2001} = \frac{\sum W_i P_i^m}{\sum W_i P_i^{2001}}$$

حيث:

W_i: تمثل وزن الصنف i

P_i^m: تمثل متوسط السعر الجاري للشهر mللصنف i.

P_i^{2001}: تمثل سعر الاساس (متوسط 2001) للصنف i.

- كما يقوم الديوان الوطني للإحصاء بحساب مؤشر طني ومؤشر مينة الجزائر العاصمة ،حيث يتم حساب المؤشر الوطني لعينة تتكون من 17 مدينة وقرية تمثل التراب الوطني موزعة حسب الطبقات الجغرافية.ومؤشر لمدينة الجزائر العاصمة لعينة تتكون من 11 قطاعا جغرافيا:باب الواد،الجزائر الوسطى، الابيار ، بلوزداد، الحراش ،بئرمرادرايس ،المرادية،المدنية ،القبة ،حسين داي،عين البنيان .
- تخضع كل الخضر و الفواكه الطازجة لمعالجة خاصة بسبب الطبيعة التسويقية الموسمية من خلال سلة شهرية موسمية.

الشكل رقم (01):توزيع المجموعات الاستهلاكية حسب الاهمية الانفاقية .

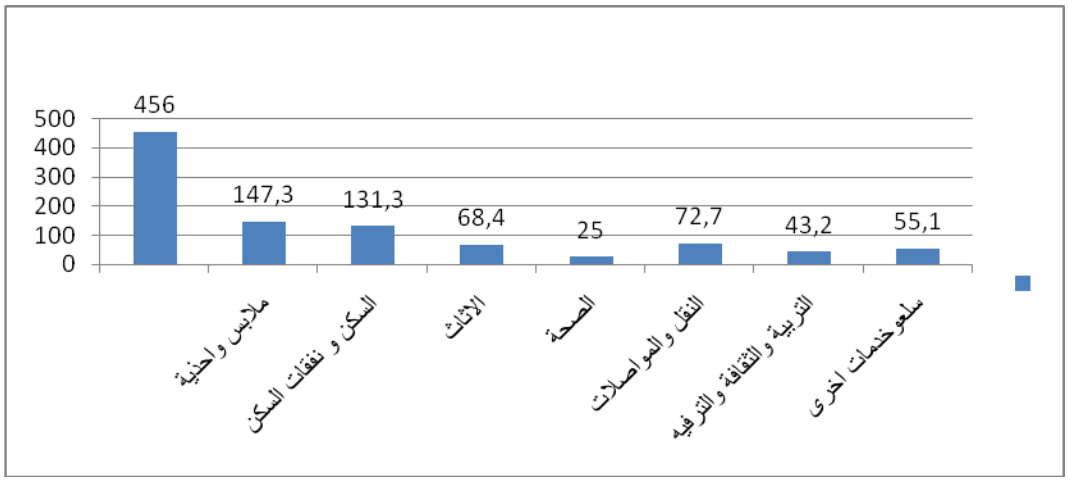

المصدر :من اعداد الباحثات بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصاء .حوصلة احصائية 1962-2011 من الموقع :http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4-INDICE_Arabe.pdf

نلاحظ من الشكل اعلاه اختلاف الاوزان التي يتم بها ترجيح كل سلعة من السلع الداخلة في سلة الاستهلاك ،وهذا بناءا على الحجم الذي تمثله تلك السلع من اجمالي انفاق الفرد عليها ،كما تعتمد هذه الاوزان على نتائج التحقيقات الميدانية التي يجريها الديوان الوطني للإحصاء مع الاسر بنوعيها في المدن والارياف.كما نلاحظ من خلال الشكل ان مجموعة الغذاء و المشروبات غير الكحولية تتبوأ صدارة الترتيب بوزن 456 وعليه يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار هذه المجموعة من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لنفقات المعيشة و هذا لاتصاله باهم مقومات الحياة المعيشية للفرد وحاجة المواطن اليومية لهذا النوع من الاستهلاك ،وتأتي في المرتبة الثانية من ناحية الاهمية الاتفاقية مجموعة الملابس و الاحذية بوزن 147.6 وفي المرتبة الثالثة مجموعة السكن و اعباء السكن بوزن 131.3 .

II – 3 تطور الرقم القياسي للاسعار خلال الفترة 2002–2017

جدول رقم (01): تطور الرقم القياسي للعار ومعدل التضخم

سنة الاساس:2001

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر اسعار الاستهلاك العام	74.46	77.63	80.71	81.83	83.72	86.80	91.01	96.24	100
معدل التضخم	1.43	4.25	3.96	1.38	2.30	3.67	4.85	5.74	3.90
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤشر اسعار الاستهلاك العام	104.52	113.82	117.52	120.95	126.74	134.84	142.38	148.46	151.36
معدل التضخم	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	6.39	5.59	4.27	1.95

المصدر:من اعداد الباحثات بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

- ✓ **حوصلة احصائية 1962-2011.**
- ✓ **الجزائر بالارقام ،نتائج 2014-2016 نشرة 2017 رقم 47.**
- ✓ **International Financial statistique(IFS)**

يعكس معدل التضخم الارتفاع المستمر للأسعار خلال الفترة 2000-2019 ،ومن خلال البيانات الموضحة في الجدول اعلاه نلاحظ ان مؤشر الاسعار العام عرف ارتفاع مستمر خلال الفترة 2000-2005 ،الا ان هذه المعدلات كانت تتراوح مابين 4.20 %سنة 2001 و 1.38 %سنة 2005،وخلال الفترة 2005 – 2010 عرف هذا المؤشر ارتفاع نسبته 22.22% بمعدل وسطي 3.7% ،وتراوحت معدلات التضخم مابين 2.3 سنة 2006 و بلغ اعلى معدل خلال هذه الفترة سنة 2008 ب 5.7 % وكان هذا الارتفاع نتيجة

ارتفاع اسعار مجموعة المواد الغذائية ب 8.23%و مجوعة مواد اخرى ب 7.88% وأسعار مجموعة التربية و الثقافة ب 6.03%.و خلال الفترة (2010–2017) عرف مؤشر الاسعار ارتفاع كبير من 131.10 سنة 2010 الى 193.97 سنة 2017 بمعدل ارتفاع كلي 47.95 % ،وسجلت معدلات التضخم ارتفاع من 3.9 سنة 2010 الى 5.59 سنة 2017.حيث سجل اعلى نسبة سنة 2012 ب 8.89 % ويرجع هذا الارتفاع بالدرجة الاولى الى ارتفاع اسعار كل من المواد الغذائية ب 12.22% ومجموعة مواد اخرى ب 13.42% ومجموعة الملابس و الاحذية ب 5.77% (الجزائر، مارس 2013)، كما ان ارتفاع التضخم لسنة 2016 كان نتيجة ارتفاع اسعار الملابس والاحذية ب 13.74% واسعار النقل و الاتصال بنسبة 11.74% واسعار مواد متنوعة ب 10.80% في حين سجلت اسعار المواد الغذائية ارتفاعا طفيفا 3.39%.اما سنة 2017 فبلغ معدل التضخم 5.59%وكان هذا التراجع ناتج عن انخفاض اسعار مجموعة التربية و الثقافة و النشاطات (الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 42 جوان 2018) يدل هذا على ان الفترة 2000–2017 عرفت تذبذبا كبيرا في معدلات التضخم تميز بارتفاع نسبي خاصة بعد 2014 نتيجة انخفاض الايرادات النفطية وهذا ما سبب عجز كبير اثر على القدرة الشرائية وارتفاع الاسعار للمواد الاساسية مما يفسر ارتفاع في الفجوة التضخمية .

III. الاختلالات الهيكلية واثرها على التضخم

III –1 . مصادر التضخم

يرى بعض المحللين الاقتصاديين انه من اهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في الاسباب التالية (تومي، 2002):

- ✓ التوسع في مكونات الانفاق الكلي من خلال التزايد المستمر في الاستهلاك الخاص و العام و الانفاق الاستثماري.
- ✓ الزيادة في تكاليف الانتاج خاصة ان جل المواد الاولية مرتبطة بالاستيراد بنسبة كبيرة .
- ✓ التوسع النقدي غير المراقب و دور المديونية الداخلية وعجز الميزانية في تفاقمه.

أ–الانفاق االكلي (ارتفاع الطلب الكلي)

يعتبر التوسع في الاستهلاك و انماط الاستهلاك المعتمدة في الجزائر من العوامل المسؤولة عن ارتفاع الاسعار في كل مراحل التي مر بها الاقتصاد،و يشكل قطاع الاجراء الجزء الاكبر من مستهلكي السلع و الخدمات في البلاد (تومي 2002). وكذى ضعف الجهاز الانتاجي مواكبة هذه الفجوة الاستهلاكية.

➢ **الانفاق الاستهلاكي**

الجدول رقم(02) : تطور الانفاق الاستهلاكي خلال الفترة 2001-2016

سنة الاساس 2001

السنة	الانفاق الاستهلاكي الكلي		الانفاق الاستهلاكي الخاص		الانفاق الاستهلاكي العام	
2001	2472.4	58.0	1847.7	43.4	624.6	14.7
2002	2689.4	59.2	1988.0	43.8	700.4	15.4
2003	2903.4	55.4	2129.0	40.6	777.5	14.8
2004	3216.1	52.4	2369.2	38.6	846.9	13.8
2005	3418.9	45.3	2549.2	33.8	865.7	11.5
2006	3650.5	43.1	2695.6	31.8	954.9	11.3
2007	4052.8	43.2	2963.8	31.3	1089.0	11.9
2008	4805.7	43.3	3346.6	30.2	1459.1	13.2
2009	5414.7	54.0	3768.5	37.6	1646.2	16.4
2010	6322.1	52.5	4155.2	34.5	2166.9	18.0
2011	7563.4	51.8	4548.2	31.2	3015.2	20.7
2012	8504.5	52.5	5211.0	32.1	3293.5	20.3
2013	8955.5	53.8	5769.9	34.7	3185.7	19.1
2014	9629.6	56.2	6264.7	36.4	3364.9	19.8
2015	10300.8	62.7	6854	41.0	3446.8	21.6
2016	11063.7	63.6	7446	42.8	3617.7	20.8

المصدر :من اعداد الباحثات بالاعتماد على تقارير البنك المركزي من الموقع :-www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm/

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان الانفاق الاستهلاكي عرف تطورا متسارعا وازداد بمعدلات مرتفعة ساهمت في توليد الضغوط التضخمية خلال الفترة 2001-2016، حيث ارتفع بمعدل وسطي 23.17%، كما عرفت نسبة الانفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا محسوسا ،حيث وصلت قيمتها الى اكثر من 63.6% سنة 2016 ،وشهد الاستهلاك الخاص ارتفاعا من 1847.7 مليار دينار سنة 2001 الى 7446 مليار دينار بمعدل نمو وسطي 20.2%،وعرف الاستهلاك العام ارتفاع من 624.6 مليار دينار سنة 2001 الى 3617.7 مليار دينار سنة 2016 ،حيث انه تضاعف اكثر من 5 مرات في مدة 16 سنة وتعكس هذه الظاهرة اي ارتفاع الاستهلاك العام اهمية و دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.مما يبين عجز الحكومة على

استغلال الفوائض النفطية في تحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط الجهاز الانتاجي و ضغط الاستهلاك وهذا ما سبب عجوزات الخزينة (الجزائر، التقرير السنوي 2017 ،التطور الاقتصادي و النقدي جويلية 2018).

- **الانفاق الاستثماري:**

عرف الانفاق الاستثمار تطورا متزايدا و سريعا خلال الفترة 2000–2016 ،حيث تركزت معظم الاستثمارات التي حدثت في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة في قطاع البنى التحتية الاقتصادية و الادارية بنسبة تفوق 40% ثم يليها قطاع السكن بنسبة تتجاوز 20% ،ثم قطاع الفلاحة الذي بلغت اعلى نسبة له سنة 14.4% سنة 2013 ثم انخفضت الى اقل من 10%.وهذا رغم الامكانيات التي تتوفر عليها الجزائر لتشجيع هذا القطاع و النهوض به (الجزائر، التقرير السنوي 2016،التطور اللاقتصادي و النقدي جويلية 2016).

جدول رقم (03):تطور الانفاق الاستثماري الكلي.

سنة الاساس

2001

السنة	2000–2004	2005–2009	2010–2014	2015	2016
الانفاق الاستثماري الكلي	1418.54	3417.5	6367.04	8466.2	8826.8

المصدر:من اعداد الباحثات بالاعتماد على تقارير البنك الجزائر (الجزائر، التقرير السنوي 2018 ،التطور الاقتصادي و النقدي جويلية 2019) .

- **فجوة الطلب**

ارتفاع الانفاق الداخلي الكلي بوتيرة اعلى من نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ادى الى اتساع فجوة الطلب ، وحسب معيار فائض الطلب، الذي يستند في جوهره على المنطلقات الأساسية لنظرية كينز في نظريته حول الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، والتي ترى بأن الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال دون أن يقابلها زيادة مماثلة في حجم الإنتاج تساهم في زيادة الضغوط التضخمية ودفع الأسعار إلى الارتفاع. ويمكن اعتبار نسبة فائض الطلب المحلي إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمثابة مقياس للحجم النسبي للفجوة التضخمية، حيث انه كلما اتسعت هذه الفجوة كلما شكلت ضغطا متزايدا على العرض الحقيقي للسلع و الخدمات وبالتالي اختلالا نقديا مما يولد ارتفاعا اكبر في مستوى الاسعار.. والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (02):اتساع فجوة الطلب خلال الفترة 2000-2017

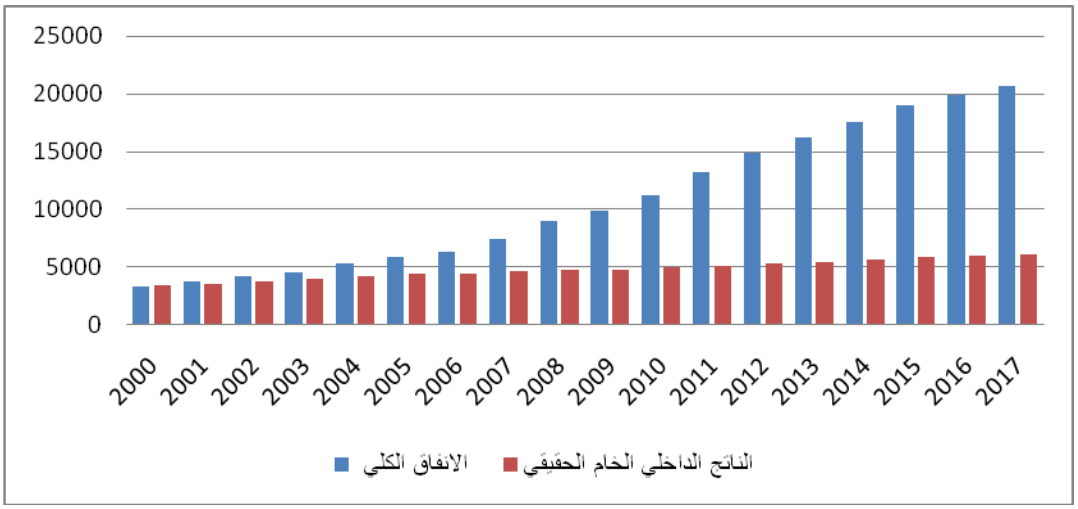

المصدر :من اعداد الباحثات بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

تقرير البنك الدولي لسنة 2016 من الموقع:

من خلال الشكل نلاحظ ان فجوة الطلب بدأت تعرف اتساعا كبيرا منذ سنة 2006 اين وصلت قيمتها الى 1822.3 مليار دينار اي ما يمثل 41.38 % من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، واخذت في تزايد مستمر الى ان وصلت سنة 2016 الى 13922.2 مليار دينار اي حوالي 233.26% وفي سنة 2017 بلغت 14550 مليار دينار اي 239.9%.

- **الواردات :**

عدم مواكبة نمو الناتج المحلي الاجمالي للنمو في الانفاق الكلي المحلي دفع بالاقتصاد الجزائري الى الاعتماد على الواردات ، ويعتبر حجم الواردات من السلع و الخدمات قناة هامة لنقل التضخم العالمي الى الاقتصاد الوطني عبر التطور السريع في الرقم القياسي للواردات .

المنحنى رقم(01) :تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2000–2017

الوحدة:مليار دولار

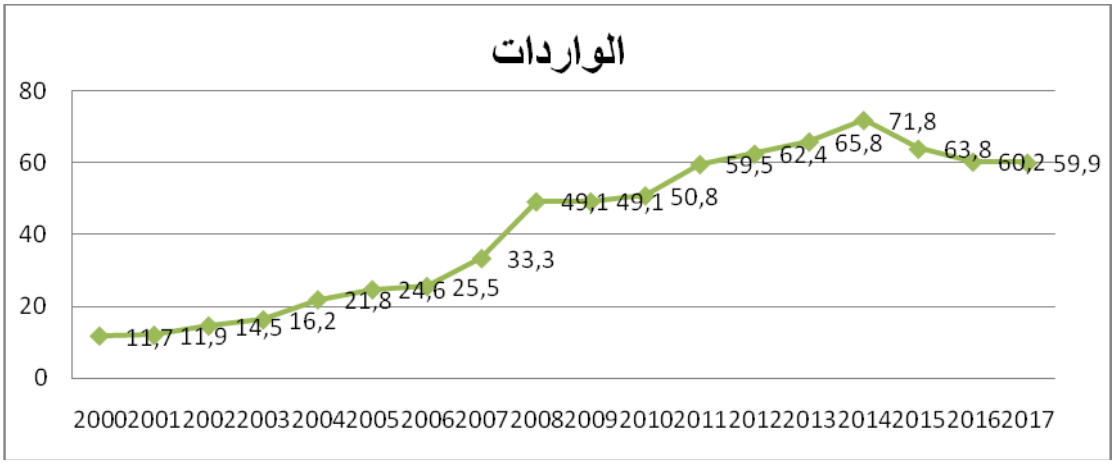

المصدر :من اعداد الباحثات بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر .

ارتفعت واردات الجزائر من السلع و الخدمات خلال الفترة 2000–2017 ارتفاعا مستمرا و سريعا من 11.7 مليار دولار سنة 2000 الى 71.8 مليار دولار سنة 2014 بمتوسط معدل سنوي 36.7 %، ثم انخفضت قيمتها الى 59.9 مليار دولار سنة 2017 ،الا ان المشكل لا يكمن في حجم الواردات بقدر ماهو متعلق بالتطور الذي صاحب اسعار هذه الواردات ، حيث تزامن ارتفاع قيمة الواردات ارتفاع في الرقم القياسي للواردات الذي ارتفع من 108.38 سنة 2001 الى 638.7 سنة 2014،كما ان تراجع قيمة الواردات خلال السنوات الاخيرة تزامن مع تراجع الرقم القياسي للواردات و انخفاض سعر برميل النفط (الجزائر، التقرير السنوي 2018 ،التطور الاقتصادي و النقدي جويلية 2019).

تعتبر بنية الواردات من حيث كونها استهلاكية ،وسيطية و استثمارية او غذائية محددا مهما في كيفية االتأثر بالتضخم المستورد،حيث انه اذا كان الجزء الاكبر من هذه الواردات موجه للعملية الانتاجية و الاستثمارية فان اثر ارتفاع اسعار هذه الواردات على الاسعار المحلية يكون بطريقة غير مباشرة في شكل ارتفاع تكاليف الانتاج كما تعتمد درجة تأثير واردات هذه السلع في العملية الإنتاجية على مدى مساهمتها كمدخلات بالنسبة لإجمالي المدخلات الصناعية الإستثمارية المحلية. أما إذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الإستهلاكية ، فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها .

عرفت واردات السلع الغذائية و السلع الاستهلاكية ارتفاعا متذبذبا حيث بلغت قيمة واردات المواد الغذائية سنة 2008 حوالي 7.796 مليار دولار ثم ارتفعت الى 9.399 مليار دولار سنة 2015 ثم شهدت تراجع سنة 2016 و 2017 ،الا ان نسبة هذه الواردات من اجمالي الواردات عرف ارتفاعا مستمرا.اما السلع الاستهلاكية هي الاخرى عرفت قيمتها تذبذبا خلال الفترة 2008–2017 حيث بلغت قيمتها سنة 2008 حوالي 5.036 مليار دولار ثم ارتفعت الى 9.773 مليار دولار سنة 2015 وبعدا سجلت تراجع سنة 2017 بقيمة 8.513 مليار دولار ،كما ان نسبتها من اجمالي الواردات عرف ارتفاعا مستمر من 13.37% سنة 2008 الى

18.48% سنة 2017، عليه تمثل واردات السلع الاستهلاكية و السلع الغذائية حوالي 36% من اجمالي الواردات (الجزائر، التقرير السنوي 2016،التطور اللاقتصادي و النقدي جويلية 2016).

وفيما يخص واردات التجهيزات الصناعية هي الاخرى عرفت قيمتها ارتفاعت من 15.4 مليار دولار سنة 2008 الى 16.5 مليار دولار سنة 2015 ثم تراجعت قيمتها سنة 2017 الى 13.9 مليار دولار ،الا ان نسبتها من اجمالي الواردات عرف تراجع مستمر من 41.40% سنة 2008 الى 30.38% سنة 2017.و اما واردات التجهيزات الفلاحية ارتفعت قيمتها من 86 مليون دلار سنة 2008 الى 610 مليون دلار سنة 2017.كما ان واردات المواد نصف المصنعة ارتفعت قيمتها من 9.15 مليار دولار سنة 2008 الى 11.5 مليار دولار سنة 2015 لتعاود الانخفاض سنة 2017 الى جوالي 10.9 مليار دولار ،الا ان نسبتها من اجمالي الواردات سجل انخفاض من 24.6% سنة 2008 الى 23.85% سنة 2017.اما فيما يخص واردات الطاقة و المواد الاولية عرفت قيمتها ارتفاعا خلال هذه الفترة (الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 42 جوان 2018) .

ب– ارتفاع تكاليف الانتاج :

يعد ارتفاع التكاليف الانتاجية في الكثير من القطاعات أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع بالأسعار نحو الإرتفاع وخصوصا في الحالات التي لا يكون فيها ثمة قيود سعرية على المنتجات النهائية،. وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل إنتاجية العمل البشري، إنتاجية الأصول الثابتة وإنتاجية الأراضي وغيرها. وعلى الرغم من أهمية هذا العنصر في زيادة التكاليف الإنتاجية والدفع بالأسعار نحو الإرتفاع، إلا أن عدم تمكننا من الحصول على بيانات تفصيلية وجدية حول هذا الموضوع جعلتنا نكتفي بأحد أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الإقتصاد الجزائري والمتمثلة في تكلفة الأجور التي تشكل نسبة مرتفعة من رقم أعمال أغلب المؤسسات الإقتصادية العمومية في الجزائر. ويمكننا تحديد الإعتبارات العامة التي تبرر الأهمية الخاصة التي تعطى للأجور عند الحديث عن التكاليف وعلاقة ذلك بتطور الأسعار على مستوى الإقتصاد الوطني كما يلي (الموسوي 2009):

1 . تعد الأجور جزءا من مكونات الدخل الوطني، وهي رافد من روافد الطلب الكلي في المجتمع، بحيث أن أية محاولة للرفع منها يؤثر على تيار الإنفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة (تومي 2002).

2 . تشكل الأجور عنصرا هاما من عناصر تكاليف الإنتاج، ومن ثم فإن التغيرات التي تطرأ عليها تؤثر على تكاليف الإنتاج وعلى سعر المنتج النهائي (تومي 2002).

3 . يشكل كاسبو الأجور في الإقتصاد الوطني النسبة العظمى من أصحاب عوامل الإنتاج من الناحية العددية، ومنه فإن أية زيادة في الأجر الحقيقي تدفع بالأسعار للإرتفاع نتيجة المرونة العالية ما بين الطلب ووحدة الأجر النقدي. وبالعكس، كل انخفاض في مستوى الأجور الحقيقية يسبب انكماشا حادا في الطلب وعلى الخصوص بالنسبة للسلع غير الأساسية.

جدول رقم (04):تطور الاجور في الجزائر خلال الفترة 2011–2016

الوحدة:مليار دينار

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
كتلة اجرية	3866.4	4291.4	4390.8	4659.9	4983.7	5238.7
مداخيل العمال غير الاجراء	3487.9	4007.3	4580.8	4955.01	5305.7	5661.4

المصدر: من اعداد الباحثات بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للاحصاء (ONS 2017)،.

توضح بيانات الجدول اعلاه ان كل من كتلة الاجور ومداخيل العمال غير الاجراء عرف ارتفاعا سريعا ومتزايدا،كما ان نسبة كتلة الاجرية من الناتج المحلي الاجمالي هي الاخرى عرفت ارتفاعا من 26.50% سنة 2011 الى 30.03% سنة 2015 ،و 30.1% سنة 2016.

ج– ارتفاع الاسعار النسبية لبعض السلع الاساسية في العملية الانتاجية ،

يعد ارتفاع المتزايد لأسعار بعض السلع الاساسية في العملية الانتاجية (الطاقة ،النقل ،الايجار) احد الاسباب الرئيسية المؤثرة في ارتفاع تكاليف الانتاج ،ومن ثم عدم جدوى منافسة المنتوج المحلي في ظل تسيد المنتوج الاجنبي في السوق المحلية ،حيث نلاحظ من الجدول الموالي ارتفاع مستمر لكل من مؤشر اسعار الطاقة و النقل و الايجار ضمن المستوى العام للاسعار والذي دفع بالتكاليف نحو الارتفاع.

جدول رقم (05):تطور مؤشر اسعار بعض السلع الاساسية في العملية الانتاجية

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الطاقة والمياه*	273.8	293.4	309.8	335.1	375.8	383.8	414.4	443.0	453.7	485.8
السكن**	125.9	129.31	131.71	133.52	139.5	141.79	143.63	145.47	154.72	158.82
النقل**	136.9	141.81	145.3	149.68	156.43	165.19	163.45	169.47	189.37	198.32

المصدر :من اعداد الباحثات بالاعتماد على تقارير البنك المركزي من الموقع الالكتروني :-www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm/

(*):سنة الاساس 1989.

(**) سنة الاساس 2001.

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان مؤشر اسعار كل من الطاقة و النقل و الاتصال و اعباء السكن عرفت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2008 –2017 ،حيث سجل مؤشر النقل انخفاضا طفيفا سنة 2014 بنسبة 1.1% مقارنة بسنة 2013 ،ثم عاود الارتفاع في السنوات الموالية اين سجل نمو بمعدل 11.7 %سنة 2016 و 4.7%سنة 2017. كما عرف مؤشر اسعار الطاقة و المياه ارتفاعا متسارعا وبمعدلات مرتفعة حيث بلغ اعلى مستوياته خلال الفترة 2008–2017 سنة 2014 بمعدل 8% وسنة 2017 بمعدل 7.1%،اما فيما يخص

مؤشر السكن و اعبائه فهذا الاخير هو كذلك سجل ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة ،الا ان هذا المؤشر يبقى بعيد كل البعد عن الواقع فيما يخص قطاع السكن لو ادرجنا القطاع الخاص الذي تتجاوز اعباء الايجار في المدن الكبرى 30الف دينار و في المناطق الوسطى 20الف دينار .

2-1-3- التوسع النقدي غير المراقب و دور المديونية الداخلية وعجز الميزانية في تفاقمه

يعتبر التضخم المتولد عن الإصدار النقدي غير المراقب محفز رئيسي للمصدرين السابقين للتضخم، بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق الحكومي، تفاقم المديونية العمومية والعجز الدوري في الميزانية. وإذا نظرنا إلى البيانات الإحصائية نجد أن الكتلة النقدية قد تضاعفت سبعة مرات خلال الفترة 2000-2017 حيث ارتفعت قيمتها من 2022.5 مليار دينار الى 14974.6 مليار دينار ،وسجلت معدلانت نمو مرتفعة خلال السنوات 2001 (22.3%) ،2002(17.3%) ،2003(15.6) 2004(11.4%) ،2007 (21.5%) ،2008(16%) 2012(19.9%) في حين تضاعف الناتج الداخلي الخام اربع مرات خلال نفس الفترة، وهو ما يدل على أن المصادر الرئيسية للتضخم في الجزائر تتحملها عملية الإصدار النقدي لوحدها بالاضافة الى عوامل اخرى الداخلية والخارجية.

كما تجدر الاشارة الى ان ادارة السياسة النقدية خلال الفترة (2002-2008) كانت ناجحة الى حد ما كما يشير الى ذلك تطور التضخم وذلك رغم ضخامة فائض السيولة لدى النظام البنكي ،فقد كان ارتفاع التضخم متواضعا خلال هذه الفترة بشكل يشير الى ترسيخ عميق لوضع الاستقرار النقدي في البلاد،بعدما كان معدل التضخم يساوي 4.2% سنة 2001(السنة التي شهدت بروز فائض السيولة البنكية كحالة هيكلية في الجزائر) (لطرش 2010)[1].وقد استمر ارتفاع التضخم على هذا المنوال المتواضع باستثناء السنوات 2004، 2007: 2008 حيث تم تسجيل معدلات.4% ،3.7 % ،4.9 % على التوالي ويمكن تفسيره بواسطة الارتفاع الكبير في الانفاق الحكومي في اطار تنفيذ برنامج دعم النمو الذي وصل ذروته سنة 2004،اما ارتفاع التضخم في سنتي 2007-2008 بتلك الوتيرة المرتفعة نسبيا، يعود بالأسلس الى التضخم المستورد بفعل ارتفاع التضخم العالمي نتيجة ارتفاع اسعار المواد الغذائية بشكل خاص.

كما ان التطور الذي حدث في ميزانية الدولة و تراكم المديونية العمومية لعب دورا مهما في تكوين الضغوط التضخمية،حيث يؤثر مستوى الانفاق العام تأثيرا مباشرا على مكونات السيولة المحلية ،كما يعتبر التوسع في الانفاق العام احد اهم مكونات الانفاق الكلي .

جدول رقم(06):تطور الانفاق العام و المديونية العمومية خلال الفترة 2000-2017.

الوحدة:مليار دينار

السنة	2000-2004	2005-2009	2010-2014	2015	2016	2017
الانفاق العام	1529.54	3210.22	6088.86	7656.3	7297.5	7389.3

المصدر:من اعداد الباحثات بالاعتماد على تقارير البنك المركزي.

شهد الانفاق العام تطورا سريعا خلال الفترة 2000-2004 وهذا راجع الى تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ، حيث ارتفعت قيمته من 1178.1 مليار دينار سنة 2000 الى 1831.8 مليار دينار سنة 2004 بمعدل نمو كلي 55.48%، اما الدين العام عرف خلال هذه المرحلة تراجع من 1022.9 مليار دينار الى981.8 مليار دينار سنة 2003 ،كما ان نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي هي الاخرى عرفت تراجع من 24.8% سنة 2000 الى 16.3% سنة 2004 ، اما الفترة (2005-2009) ارتفع الانفاق العام خلال هذه المرحلة من 2052 مليار دينار سنة 2005 الى 4246.3 مليار دينار سنة 2009 ،بمعدل نمو كلي قدره 106.93% ويرجع هذا الى استمرار الحكومة في تطبيق برنامج النمو الاقتصادي، اما الدين العام عرف ارتفاعا متباطئا ،كما ان نسبته من الناتج المحلي الاجمالي هي الاخرى عرفت ارتفاعا سنة 2006 بنسبة 21.7% ثم تراجعت الى 8.1 % سنة 2009 (الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 42 جوان 2018).

خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2017 سجل الانفاق العام ارتفاعا مستمرا وسريعا حيث ارتفع من 4512.8 مليار دينار سنة 2010 الى 7656.3 مليار دينار سنة 2015 ،وفي سنة 2016 سجل تراجع الى 7297.5 مليار دينار ثم عاود الارتفاع سنة 2017.اما الدين العام شهد ارتفاعا مستمرا من 1107.4 مليار دينار سنة 2010 الى 5790.8 مليار دينار سنة 2017،كما ان نسبته من الناتج المحلي الاجمالي بعدما عرفت تراجع خلال الفترة (2010-2014) من 9.2% سنة 2010 الى 7.2% سنة 2014 ،سجلت ارتفاعا كبيرا سنة 2015، 2016، 2017 ب 14.7% ،22.9% ،30.6% على التوالي. (الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 21 مارس 2013)

III -2 انخفاض نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي :

لا يزال الاقتصاد الجزائري يواجه مشكلة انخفاض مساهمة القطاعات الانتاجية خارج قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ،مما ادى الى عدم ملاحقة النمو في الناتج المحلي الاجمالي الى الارتفاعات المتزايدة في الطلب المحلي وبالتالي اتساع فجوة الطلب و من ثم تزايد المستوى العام للأسعار وفتح مجال الاستيراد بدون قيود .

- **القطاع الزراعي**

حسب تصريحات الحكومات المتوالية خلال الفترة 2000-2017 يتبين ان الحكومة الجزائرية اولت اهتام للقطاع الفلاحي في المخططات التنمية خلال الفترة (2000-2019) بما فيها برنامج الانتعاش

الاقتصادي (2001-2004) و برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ،المخطط الخماسي للفترة (2010-2014) و المخطط الخماسي للفترة (2015-2019) ،الا النتائج جاءت عكس ما صرح به حيث بقيت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي لازالت ضعيفة حيث لم تتعدى 12 % ، وهي نسبة بعيد كل البعد عن الاهداف التي سطرتها الحكومة الجزائرية في مخططاتها التنموية خلال هذه الفترة.وهذا ما يوضحه الجدول التالي

جدول رقم (05) :مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي .

السنة	2000-2004	2005-2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الانتاج الحقيقي للقطاع الزراعي	410.27	546.55	667.24	744.64	798.25	863.71	885.30	938.42	955.31	964.87
مساهمة القطاع الزراعي في pib (%)	9.65	7.76	9.34	8.46	8.11	8.77	9.85	10.28	11.57	12.21
مستو اسعار المواد الغذائية	106.10	121.36	144.85 (4.24)	150.96 (4.22)	169.42 (12.22)	174.8 (3.18)	181.61 (3.9)	190.16 (4.70)	196.61 (3.39)	206.46 (5.01)

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء .

يوضح الجدول اعلاه انه رغم تحسن مستوى الانتاج الحقيقي في القطاع الزراعي خلال الفترة 2000-2017 الا ان مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لم تتعدى 12 ،وهذا ما انعكس على المستويات العامة لاسعار المواد الغذائية التي عرفت ارتفاعا محسوسا من 144.85 سنة 2010 الى 206.46 سنة 2017 بمعدل ارتفاع 42.53 %،حيث ساهمت هذه الاخيرة في ارتفاع المستوى العام للاسعار بأكثر من 50% سنة 2010 و حوالي 48.53% سنة 2017 . كما عرفت اسعار الفواكه ارتفاع محسوسا من 147.9 سنة 2000 الى .246.3 سنة 2009 و حوالي سنة 2017 ،اما الخضر هي الاخرى سجلت ارتفاعا من 136.8 سنة 2000 الى 237.6 سنة 2009 الى سنة 2017.

➢ **القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات :**

جدول رقم (06):تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي.

السنة	2002-2004	2005-2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مساهمة القطاع الصناعي في PIB (%)	6.76	5.18	5.1	4.6	4.5	4.6	4.9	5.4	5.6	5.5
مؤشر اسعار الملابس و الاحذية	102.9	104.43	107.46	114.41	117.84	127.19	136.04	147.85	168.17	183.09
مؤشر اسعار الاثاث و اللوازم التأثيث	103.52	107.45	113.56	117.54	122.11	125.38	129.90	135.64	142.79	148.80

المصدر :من اعداد الباحثات بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

يعزى انخفاض نسبة مساهمة الانتاج الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى انفتاح السوق المحلية على السلع الاجنبية و بالتالي انخفاض درجة المنافسة للمنتوج المحلي ،الاهمال في اصدار التشريعات و القوانين التي تحمي الصناعة الوطنية في ظل ارتفاع اسعار مدخلاتها ووسائل الانتاج غير المتطورة مما وضع مخرجات الصناعة المحلية في منافسة غير عادلة مع المنتجات المستوردة وهذا كله ادى الى ارتفاع الرقم القياسي لاسعار بعض السلع الصناعية .كما ادى خروج بعض الصناعات المحلية من السوق المحلية مثل صناعة الجلود و الاحذية الى ارتفاع المستويات العامة للاسعار.

➢ **قطاع الخدمات:**

يشمل قطاع الخدمات ،خدمات الادارة العمومية وخدمات خارج الادارة العمومية بما فيها (النقل و الاتصال و الصحة و التربية)،عرفت نسبة مساهمة قطاع الخدمات خارج الادارة العمومية في الناتج المحلي الاجمالي نسبا معتبرة مقارنة بقطاع الزراعة و القطاع الصناعي ، حيث تراوحت مابين 20% و 27.8%، كما عرفت هذه المساهمة ارتفاعا مستمرا.وفيما يخص قطاع الخدمات الادارة العمومية عرفت مساهمة هذا الاخير في الناتج المحلي الاجمالي ارتفاع مستمرا اين بلغت اعلى مستوى سنة 2015 بنسبة 17.4% ثم انخفضت الى 16.6% سنة 2017.

جدول رقم (07):تطور مساهمة قطاع الخدمات في PIB ومؤشر بعض السلع الخدماتية

السنة	مؤشر اسعار			مساهم قطاع الخدمات خارج الادارة العمومية في PIB (%)	مساهم قطاع خدمات الادارة العمومية في PIB (%)
	الصحة	النقل و الاتصال	التربية		
2005	105.55	128.92	105.02	20.1	8.4
2006	106.56	128.83	104.49	19.9	8
2007	108.49	131.66	106.71	20.6	8.5
2008	110.49	136.91	112.29	19.4	9.8
2009	114.22	141.81	119.06	23.6	12.2
2010	117.45	145.34	118.89	21.6	13.2
2011	122.61	149.68	119.55	19.7	16.4
2012	127.90	156.43	123.00	19.9	16.5
2013	133.19	165.19	119.46	23.1	15.3
2014	139.05	163.45	130.13	24.3	15.9
2015	147.6	169.5	136.15	27.3	17.4
2016	157.38	189.37	134.50	27.8	17.3
2017	166.30	198.32	138.44	27.3	16.6

المصدر :من اعداد الباحثات بالاعتماد على تقارير البنك المركزي من الموقع الالكتروني :
/www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

نلاحظ من خلال البيانات الموضحة في الجدول اعلاه انه رغم ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي الا ان هذا الارتفاع صاحبه ارتفاع موازي في مؤشرات اسعار كل من الصحة و النقل و التربية .كما ان هذه المؤشرات لا تعكس واقع مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي ويرجع هذا بالدرجة الاولى الى سوء استغلال الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع .

IV. – الخاتمة

بعد تحليل البيانات الاحصائية والنتائج تبين ان الجهاز الانتاجي في الجزائر يمكن الحكم عليه بانه معطل لايرتقي الى المستوى المطلوب منه في دعم معدلات النمو الاقتصادي هذا دليل على تقصير دعم انتاجية القطاعات خاصة القطاع الصناعي الصناعات المتوسط وبشكل خاص القطاع الزراعي .وهذا ما يفسر عدم صحة الفرضية .

توصلت دراستنا الى النتائج التالية :

- تعزى مشكلة التضخم في الجزائر الى ارتفاع الطلب المحلي الكلي و عجز العرض المحلي الكلي عن توفير السلع و الخدمات لتلبية الطلب الكلي المتزايد.
- ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية (الزراعة ،الصناعة خارج قطاع المحروقات) في الناتج المحلي الاجمالي ادت الى عجز العرض المحلي من السلع و الخدمات في تلبة الطلب وبالتالي ارتفاع الواردات من السلع و الخدمات التي ساهمت بشكل ومباشر وغير مباشر(ارتفاع تكاليف الانتاج) في ارتفاع الضغوط التضخمية.
- عدم الاستغلال الفوائض النفطية في تحقيق استثمارات فعلية محفزة للعملية الانتاجية .
- الإرتفاع الذي حدث في الأجور في الكثير من الأنشطة والقطاعات الإقتصادية وغير الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة قد أدى إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية و زيادة حجم الإنفاق الجاري للحكومة، إلا أن ذلك ليس بالحجة الصحيحة التي تجعلنا نبالغ في تقدير الدور الذي لعبه ارتفاع الأجور في إحداث ضغوط تضخمية وذلك لأن ارتفاع الأجور لم يكن وحده المسؤول عن ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية ومنه ارتفاع الأسعار، بل ارتفعت أيضا أسعار مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل أسعار المواد الأولية والمواد الوسيطة والرأسمالية المستوردة من الخارج كرد فعل للتخفيض القوي في قيمة العملة الوطنية خلال عدة سنوات متتالية .

ومن خلال هذه النتائج نقترح مجموعة من التوصيات كما يلي:

- العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات الإنتاجية كالزراعة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعات التحويلية؛
- ضرورة الموازنة في دعم الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد الجزائري كما هو واضح في البرامج التنموية أين تم تدعيم الطلب الكلي على حساب العرض الكلي؛
- توجيه وترشيد الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية من خلال العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري المنتج من جهة، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني؛
- العمل على استهداف التضخم من خلال أدوات السياسة النقدية .

المراجع:

ONS. *الجزائر بالارقام* . الجزائر : منشورات الديوان الوطني للاحصاء من الموقع: http://www.ons.dz/-Publications-.html، 2017.

الديوان الوطني للاحصاء. *الجزائر بالارقام* . الجزائر : منشورات الديوان الوطني للاحصاء من الموقع: http://www.ons.dz/-Publications-.html، 2017.

الديوان الوطني للاحصاء. *الجزائر بالارقام* . الجزائر : منشورات الديوان الوطني للاحصاء من الموقع: http://www.ons.dz/-Publications-.html، 2017.

بنك الجزائر. ''التقرير السنوي 2016،التطور اللاقتصادي و النقدي .'' الجزائر ، جويلية 2016.

بنك الجزائر. ''التقرير السنوي 2017 ،التطور الاقتصادي و النقدي .'' الجزائر ، جويلية 2018.

بنك الجزائر. ''التقرير السنوي 2018 ،التطور الاقتصادي و النقدي .'' الجزائر ، جويلية 2019.

بنك الجزائر. ''النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 42 .'' الجزائر ، جوان 2018.

بنك الجزائر. ''النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 21.'' الجزائر، مارس 2013.

بنك الجزائر. ''النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 42.'' الجزائر، جوان 2018.

تومي صالح. جامعة الجزائر 3 ، 2003.

صالح تومي. *النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000*. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير –جامعة الجزائر 3، 2002.

ضياء مجيد الموسوي. *النظرية الاقتصادية ،التحليل الاقتصادي الكلي* . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009.

طاهر لطرش. *الاقتصاد النقدي و البنكي* . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010.

.